الامـــام والرئيـــس

قراءة في إشكالية العلاقة

دراسة عن الامام محمد محمد صادق الصدر
كتبت ببغداد في ٤ شباط ١٩٩٨

الأستاذ الدكتور نـديم الجابـري
أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد
الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي

الطبعة الثالثة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الامـــام والرئـــيس

قـراءة في إشكالية العلاقة

(دراسة عن الأمام محمد محمد صادق الصدر)
(كتبت ببغداد في ٤ شباط ١٩٩٨)

الأستاذ الدكتور

نـديم الجابـري

أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد

الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي

مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر

الطبعة الثالثة

بـغـــداد ٢٠٠٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هـويـة الكتـــاب

اسم الكتاب : ((الأمام و الرئيس)) : قراءة في اشكالية العلاقة .

المؤلف : الاستاذ الدكتور نديم الجابـــري

الناشر : مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر

سنة النشر ومحله : بغداد ٢٠٠٦

الطبعة : الثالثة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإهداء

- إلى كل من سار على خطى الصدرين الشهيدين
- إلى كل من ذاب في منهج الصدرين الشهيدين
- إلى كل محبي الصدرين الشهيدين ....

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحتويات

التقديم : بقلم الشيخ حسن الغريباوي ٠

تقديم المؤلف : للطبعة الثالثة ٠

المقدمة :

المبحث الأول : أهداف السلطة السياسية ٠

المبحث الثاني : أهداف الأمام الصدر ٠

الخاتمة :

ملحق : من وثائق السيد الشهيد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التقديـــم

بسمه تعالى

ان مما لا شك فيه ، ان الله اذا اراد بانسان خيرا دله على دين التوحيد ، فأن اهتدى دله على دين الاسلام ، فأن اهتدى دله على ولاية اهـــل البيت (عليهم السلام) ، فأن اهتدى دله على (ولاية الفقيه) ، وهـــي الحكومة الاسلامية ، ومن دعاتها السيد محمد محمدصـــادق الـــصدر (قدس سره) حيث كان يقول إن من اهم ما يجب عليَ تحقيقه هو اقامة حكم الله في الارض ((لا حكم الا الله)) . وهذا الأمر ليس باليسير بل تظافرت الروايات عن اهل بيت العصمة انهـــم قـــالوا : ان امرنـــا صعب مستصعب . وممن تنبه الى هذا الطريق واهداه الله اليه ثلـــة من المؤمنين وفقهم الله لنصرة دينه ، واقامة أحكام الإسلام كـــصلاة الجمعة والقضاء الشرعي – وزيارة العتبات المقدسة بشكل منـــتظم، وتشكيل لجان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ونقل الحـــوزات الى داخل الجامعات بل حتى المناطق الشعبية .

وكان ممن شخص حركة السيد الولي الشهيد المنتجة في اول الامـــر هو جناب الدكتور الفاضل الأستاذ نديم عيسى الجابري ، وبحثه هـــذا هو خير دليل على تشخيصه ورأيه . وقد سلمت بنفسي هذا البحث الى سماحة السيد الشهيد . وقرأه ، وأول كلمة أثارته هي كلمة (الأمـــام) واطلاقها ، حيث لا يرى صحة إطلاقها على غير المعصومين عليهم السلام . اما جناب الدكتور الجابري فقد كانت علاقته بسماحة السيد وطيدة جداً حتى انه كلفه بأنشاء مركز للدراسات الاســـلامية ســـراً ، ووجه لاستمراره حتى بعد وفاته . اما هذا البحث فهو جهـــد طيـــب وفق في دفع الشبه عن الشهيد السعيد التي اثارتها السلطة نفسها وغير السلطة .

الشيخ

حسن الغريباوي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تقديم المؤلف للطبعة الثالثة

بما ان الظروف الموضوعية للثورة الاسلامية في العراق كانت مهيئة داخلياً ، لذا كنت ارجح بان نجاحها محكوم بظهور شخصية مرجعية تتميز بالشجاعة ، وتمتلك رؤية واعية لواقع المجتمع العراقي ، وحركته وتحسن أداء الدور السياسي المتوقع منها .

لذلك عندما تصدى الامام الشهيد محمد محمد صادق الصدر ((رحمة الله على روحه الطاهرة)) لمهام المرجعية الحركية الرشيدة ، استبشرت خيراً كثيراً من هذه الخطوة السياسية المباركة رغم المداخلات التي رافقتها . على امل ان تفلح تلك الخطوة بالاطاحة بالنظام الاستبدادي في العراق ، وتحقق حلم الانبياء في اقامة الدولة الالهية في العراق .

وبعد ان بدأت المرجعية الرشيدة خطواتها العملية الاولى لانقاذ الشعب العراقي ، وتهيئة مستلزمات الثورة الاسلامية في العراق ، كثرت الاشاعات المغرضة التي تستهدف وأد الثورة الاسلامية في مهدها ، من خلال العمل على التقليل من شأن الامام الصدر كي لا يأخذ دوره القيادي في تلك الثورة ، باحتسابه ركنها الاساسي .

وعلى هذا الاساس ، حاولت ان اسلط الضوء وفق منهجية علمية موضوعية على تلك المرجعية والأشاعات المثارة حولها . وقد لاحظت في حينها ، ومن خلال الدراسة الميدانية ، وتقصي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعلومات ، ان مصدر الاشاعات المناوئة للامام نابع من المصادر الاتية :-

١. السلطة السياسية الاستبدادية في العراق ٠
٢. قوى وجهات غير عراقية ٠
٣. بعض الاوساط السياسية المعارضة للنظام البعثي والمتواجدة خارج العراق ٠
٤. بعض الأوساط الدينية المحافظة داخل العراق ٠

وبسبب استبداد النظام البعثي القائم في العراق ، اضطررت الى كتابة هذه الدراسة المبكرة وبالتحديد في ٤ شباط ١٩٩٨ ، وطبعت بمساعدة احد الاصدقاء المخلصين ((كاظم طلال)) ووزعت سراً داخل العراق من لدن بعض الاخوة المؤمنين ، لعل ابرزهم سماحة الشيخ حسن الغريباوي وسماحة الشيخ صلاح العبيدي ، وبعض طلبتي المخلصين منهم وليد خالد كاطع والسيد علي الياسري ٠ دون ان يثبت عليها اسم المؤلف٠ وللامانة التاريخية ٠ نجد من المفيد اعادة نشر هذه الدراسة بالشكل الذي ظهرت في حينها ، دون أي تعديل او اضافة ٠

ومن الله التوفيق

الأستاذ الدكتور
((نديم الجابري))

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

((الامام والرئيس : قراءة في اشكالية العلاقة))

المقدمـــة :

مما لاشك فيه ، ان الشبهات التي تحوم حول الامام محمد محمد صادق الصدر في داخل العراق وخارجه ، تمثل ظاهرة " ملفتة " للنظر بحكم جسامتها وتعلقها بأحد اعلام النهضة الاسلامية المعاصرة في العراق من جهة ولتعارضها مع ثوابت التاريخ السياسي لفقهاء الامامية من جهة اخرى.

ويمكن ايجاز تلك الشبهات في محورين اساسيين ، اولهما الطعن في اعلميته ، وثانيهما الطعن في عدالته .

ويبدو ان مصدر هذه الشبهات هما السلطة اولاً ، بايحاءاتها الماكرة ، والأوساط الدينية المحافظة ثانياً ، بجمودها الفكري ، وخشيتها من التجديد والعصرنة ، الذين يقودهما الامام الصدر . والظاهر ان دائرة القدح الاولى قد تضيقت الى حد كبير بفضل النتاج العلمي الهائل الذي قدمه الامام للعامة والخاصة في مدة زمنية قصيرة. فضلاً عن اقرارجمع من اهل الخبرة باعلميته. بيد ان دائرة القدح الثانية ما تزال ما بين مد وجزر ، فتارة تضيق الى حد ما ، وتارة اخرى تتسع الى اقصى مدياتها ، وقد تكون علة هذا المد والجزر مرتبطة ، فضلاً

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن ملابسات القضية واشكالياتها ، بمدى غموض الاشاعات واهميتها ، باحتساب ان قوة الاشاعة = اهمية الحدث × الغموض ، فكلما ازداد الغموض كلما ازدادت قوة الاشاعة . وهذا هو ديدن الاشاعات الموجهة نحو الإمام .

اضف الى ذلك ، ان الأمر مرتبط بمسألتين موضوعتين : المسألة الاولى تكمن في صعوبة تلمس مواصفات العدالة على شروطها الجامعة في شخصية اعتيادية ، فكيف الأمر في شخصية عامة وغير اعتيادية كشخصية الأمام الصدر . اضافة الى ما ينطوي عليه مضمون العدالة من ازدواجية بحكم انها ذات وجهين ، احدهما ظاهر والاخر باطن ، فاذا كان من اليسير الحكم على عدالة الشخص من خلال سلوكه الخارجي ، فأن من الصعوبة ، بل من الاستحالة الحكم على عدالة أي شخص من خلال نواياه التي لا يعلمها الا الله سبحانه وتعالى .

اما المسألة الثانية ، والتي تعد من اقوى الشبهات الطاعنة في عدالة الأمام والتي زادت من الأمر تعقيداً امام من يحاول رفع الشبهات عن الامام ، وعززت من ادلة القائلين بوجود جرح في عدالة الامام الصدر ، فتتمثل بطبيعة العلاقة التي تحكم صلة الأمام بالسلطة السياسية في العراق .

ويبدو ان الطاعنين في عدالة الامام بسبب من هذه الشبهة يرتكزون على المزاعم الآتية :-

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١. من الناحية السياسية ، يعدون اقامة اية علاقة ما بين الإمام والسلطة الزمنية الظالمة بمثابة انتهاك للموروث السياسي الشيعي المعارض او المناوىء لأية سلطة سياسية زمنية . هذا الموروث الذي بدا منذ وفاة الرسول الاعظم (صلى الله عليه واله) واستمر حتى يومنا هذا . وطبقاً لذلك يأخذون على الإمام الصدر خروجه على هذه القاعدة السياسية التي اصبحت احدى مسلمات الإمامية.

٢. من الناحية الفقهية ، يعدون هذه العلاقة بمثابة ركون او مهادنة للحاكم الظالم ، الذي امرنا الله سبحانه وتعالى بعدم الركون اليه او مهادنته ، والا وقعنا في فخ الشرك ، وفرطنا في حقوق الله والناس اجمعين .

٣. ومن الناحية العملية ، يعززون تلك المآخذ السياسية والفقهية بأدلة مادية مفادها اعتراف السلطة السياسية بالمرجعية العليا للإمام الصدر ، وعرض المعونة المادية لسماحته ، وتخويله أمر تجديد الإقامة للعلماء القاطنين في العراق بعد ان كان بيد السيد الخوئي ، فضلاً عن مزايا اخرى.

واذا ما امعنا النظر في فحوى هذا الزعم وحججه لوجدنا انها حجج شرعية ومقبولة عقلائياً فيما اذا كانت مقاصد الإمام قد ذهبت نحو هذا المنحى . الا انها تصبح قواعد شرعية قد استخدمت في غير محلها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اذا ما كانت مقاصد الإمام قد ذهبت بالإتجاه المعاكس ، وهذا هو الراجح عندي ٠

فمن الناحية السياسية ، لا يزال الإمام ضمن دائرة الموروث السياسي الشيعي ، اذ لا يوجد ثمة دليل يثبت عكس ذلك ٠ ومن الناحية الفقهية ، لا يزال الإمام ضمن الدائرة الشرعية كونه لم يهادن او يركن الى الحاكم الظالم ، وكل ما في الأمر انه عقد هدنة ضمنية مع السلطة ريثما يلتقط أنفاسه ، ويثبت زعامته ٠ ومن الناحية العملية ، لم يستخدم الإمام المزايا المادية المقدمة له من السلطة فيما يلحق الضرر بالدين او المجتمع ، او فيما تنتفع به السلطة الظالمة ، بل انه استخدم تلك المزايا في اوجهها الشرعية ٠

اضف الى ذلك ، يلاحظ ان اصحاب هذا الزعم لم يضعوا ايديهم على الحقيقة ، ولم يسعفهم ذكاءهم ولا حنكتهم السياسية في معالجة القضية من طرقها المعتبرة ٠ فالمسألة لا تكمن في اقامة إلعلاقة بين الإمام والسلطة من عدمها ، وانما تكمن في مقاصد هذه العلاقة ومراميها الاستراتيجية ٠ فالسلطة السياسية الظالمة شئنا ام ابينا فهي قائمة ٠ والمواطنون جميعاً مرتبطون بهذه السلطة بطرق واشكال متباينة ، وان كانوا بدرجات متفاوتة ٠ والمرجعية الدينية العليا شأنها شأن القطاعات الاجتماعية الاخرى محكومة بصلة ما بالسلطة القائمة ، باحتسابها سلطة الأمر الواقع ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وضمن هذا السياق ، فأن معالجة اشكالية علاقة الإمام بالسلطة ، ينبغي أن تنطلق من الإجابة على التساؤلات الآتية :- هل انها تصب في خدمة السلطة السياسية ام انها تصب في خدمة الدين والمجتمع ؟ وهل ان هذه العلاقة تصب في خدمة الأغراض الشخصية للإمام ، ام انها رامية الى خدمة المصلحة العامة ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات بشكل موضوعي وحل اشكالية الموضوع ، ينبغي ان نحدد الأهداف التي يحاول طرفي العلاقة الوصول اليها من خلال هذه الهدنة . فما هي اهداف السلطة ؟ وما هي اهداف الإمام ؟ وما هو مستقبل هذه العلاقة ؟ وماهي انعكاساتها على المجتمع العراقي ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

((المبحث الأول))

أهداف السلطة السياسية

مما لاشك فيه ، ان إقتراب السلطة السياسية من مرجعية الإمام الصدر لا تدخل في حساباتها الاستراتيجية، إنما تدخل في حساباتها التكتيكية . لأن الثابت لدى السلطة ، استراتيجيا هو تصنيف المرجعية الدينية ، مهما كان شكلها ، ضمن خانة الإعداء التقليديين ، بل تعدها العدو الأول الذي ينبغي تصفيته بأية وسيلة متاحة .

وعلى هذا الأساس ، لايبقى أمامنا سوى الحسابات التكتيكية – الآتية التي تحاول السلطة الوصول اليها من خلال اقترابها المؤقت من مرجعية الإمام الصدر . تلك الحسابات التي يمكن تحديدها بالشكل الآتي :-

١. تعريب المرجعية الدينية في العراق ، وهي تقصد بذلك إبعاد حملة الجنسية الإيرانية خصوصاً الذين يؤمنون بالولاية العامة للفقيه ، عن سدة المرجعية الدينية العليا في العراق ، وإناطة هذا الأمر بالمراجع الذين يحملون الجنسية العراقية . وقد تعجلت السلطة كثيراً في تحقيق هذا المأرب في أعقاب وفاة الإمام الخوئي ، وما أحدثه ذلك من فراغ كبير في العراق ، الأمر الذي دفع قطاعات واسعة من المجتمع العراقي المسلم بـــإتجاه تقليد مرشد الجمهورية الاسلامية في ايران سماحة الإمام الخامنئي ، مما أقلق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السلطة ودفعها للبحث عن مخرج لمثل هذا التوجه ، وقد حسبت السلطة ، إن هذا المخرج سيتجسد بالإمام الصدر ، نظراً لسمعته الطيبة ، وقوله بالولاية العامة للفقيه ، وتتلمذه على يد السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره الشريف)».

ويبدو إن القصد من وراء ذلك ، بحسابات السلطة ، هو تغذية الخلافات العرقية ما بين المراجع الإيرانيين والمراجع العراقيين ، تمهيداً لضرب أواصر الوحدة الإسلامية القائمة بينهم ٠ وبعد أن تحقق ذلك ، تحسب السلطة إنه سيكون بمقدورها الهيمنة أو إيجاد موطىء قدم أو نفوذ في تشكيل المواقف السياسية للمرجعية العليا في العراق ، عن طريق الترغيب تارةً ، والترهيب تارةً اخرى ، بإحتساب إن المرجعية العراقية مجردة من قوة الدولة التي تحميها ، بينما للمرجعية الإيرانية دولة تذود عنها ٠

وفي خضم ذلك ، ولج الإمام نحو الزعامة العليا ، ولكن ليس إمتثالاً للسلطة ، كما يتوهم البعض ، إنما رضوخاً لمتطلبات المصلحة العامة والضرورة الملحة ، التي اقتضتها خطورة الأوضاع التي تمر بها المرجعية والمجتمع ، وإمتثالاً لمقتضيات الحدود الجغرافية والسيادة التي أقرتها القوانين الدولية ، ولكن بدون أن يكون السيف الذي يقطع أواصر الوحدة الإسلامية القائمة بين المرجعية الدينية العليا في العراق والمرجعية الدينية العليا في ايران ٠ مع دفاعه المستميت عن استقلالية المرجعية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العليا في العراق من تدخلات السلطة ، رغم ما قد يكلفه ذلك من ثمن باهظ قد يودي بحياته ٠

٢. إن هذا الأقتراب قد تم بقصد تحسين صورة النظام السياسي فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان في العراق ٠ تلك الحقوق التي شهدت إنتهاكات خطيرة ، خصوصاً أثناء الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ والمدة التي أعقبتها ٠ وقد كانت منظمة العفو الدولية ، ومنظمات حقوق الانسان في الدول المختلفة والتقارير السنوية للحكومات الغربية ، قد سجلت معلومات خطيرة بهذا الصدد ٠ ومن هذا الجانب تحاول السلطة استثمار علاقتها بالإمام للتمويه على تلك الأوساط٠ على أساس أن علاقتها بالإمام هو دليل تسامحها مع الأغلبية الشيعية في العراق ٠ والراجح إن سماح السلطة للشيعة في اقامة صلاة الجمعة بقيادة وافتاء الإمام الصدر داخل ضمن هذه الحسابات الحكومية ، بيد إن بشاعة السجل الرسمي للحكومة العراقية فيما يتعلق بحقوق الأنسان هو بدرجة من القبح ٠ بحيث لا يستطيع حتى الأمام الصدر أن يجمله حتى لو اراد ٠ ولذلك لا يبقى ثمة محذور من هذه الناحية يمكن أن يترتب على إقتراب الإمام من السلطة ٠

٣. إن هذا الأقتراب يؤشر تغيراً في الأساليب التكتيكية للسياسة الحكومية ازاء المرجعية الدينية في العراق ٠ فعلى أثر الإنتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ أدركت السلطة إستحالة تدمير المرجعية الدينية بالأساليب القسرية وحدها ٠ اذ انه رغم حملات التنكيل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والاعدامات والاعتقالات التي نفذتها السلطة منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٩٠ ، فقد ظهرت المرجعية الدينية كقطب للانتفاضة الشعبانية ٠ لذلك اجرت السلطة تعديلات على تكتيكها السياسي حيال المرجعية العليا ، فبدلاً من سياسة العنف لوحدها ، تحاول هذه المرة اقرانها بسياسة الإحتواء لتصبح سمات السياسة الحكومية إزاء المرجعية العليا هي العنف والاحتواء ٠ وهذا ما تحاول أن تطبقه ، لأول مرة مع الإمام الصدر ، حيث أعتقلته وعذبته ، وهي تحاول الآن احتواءه ٠ بيد أن الإمام متحسب لمثل هذه السياسة ، وقادر على احتوائها بدلاً من ان تحتويه ٠

٤. أضف الى ذلك ، ان هذا الإقتراب يمثل سياسة حكومية ماكرة لضرب عصفورين بحجر واحد ٠ فمن جهة تحاول السلطة عرقلة تبلور زعامة دينية – سياسية جديدة تمثل امتداداً لخط السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره الشريف) ، الا وهي زعامة الإمام محمد محمد صادق الصدر ، وذلك عبر إثارة الشبهات حول عدالته أو خلق الظروف الملائمة لولادة مثل هذه الشبهات ٠ ومن جهة أخرى تحاول أن تمحوا من ذاكرة الجماهير العراقية المسلمة صورة مفجر الثورة الاسلامية في العراق السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره الشريف) ، وذلك عبر إقترابها من الإمام محمد محمد صادق الصدر كونه تلميذه وقريبه وحامل رايته والوريث الشرعي لإمامته ٠ والترويج لإشاعة مفادها أن الإمام الصدر موال للسلطة القائمة ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا الأمر ينطوي على محاولة ماكرة لبلورة قناعات جماهيرية جديدة لشخصية الإمام الشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره الشريف) مفادها أن السيد الشهيد الاول حتى لو عاش لهذا اليوم لنحى منحى تلميذه محمد محمد صادق الصدر في موالاته للسلطة على حد زعمها . وهذا ينطوي على تخطئة للسلوك السياسي للسيد الشهيد الأول ، وبذلك تضمن السلطة حسب تقديرها ، تغييب حضور الإمام الشهيد الأول عن الساحة أو التقليل من تأثيراته الآنية والمستقبلية .

ويبدو ان جهود السلطة في هذا المضمار لم تحقق النتائج المرسومة لها من الجهتين . فزعامة الأمام الصدر الثاني أخذت في التبلور والصعود ، وهي سائرة على خطى السيد الشهيد الاول ، مع ادخالها تعديلات طفيفة على ذلك المنهج الرباني اقتضتها حسابات الزمن والظروف المستجدة التي شهدها العراق في عقد التسعينات . كما يلاحظ ان السلطة قد وقعت في فخ الرومانسية عندما وضعت في حساباتها امكانية تغييب حضور السيد الشهيد الاول من الساحة العراقية ، فالإمام الشهيد قد استقر في قلوب العراقيين وعقولهم ، وما زالت أفكاره وتضحياته تنير طريق المجاهدين في العراق ، وتعيش في حدقات عيونهم . ولا أستبعد ذلك اليوم الذي يشيد فيه العراقيون مزاراً كبيراً للإمام على ارض العراق المقدسة . لذلك لا يبقى ثمة محذور من هذه الناحية قد يترتب على اقتراب الأمام من السلطة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

((المبحث الثاني))

(أهـداف الإمـام الصـدر)

اذا كانت هذه هي اهداف السلطة ، فما هي الأهداف التي يحاول الإمام الصدر الوصول اليها من وراء إقترابه من السلطة ؟ هل ان ذلك ، داخل في حساباته الاستراتيجية ام حساباته التكتيكية ؟ ومما لا شك فيه. ، اذا كانت حساباته استراتيجية ، أي اذا كان اقترابه من السلطة يمثل هدفاً بحد ذاته ضمن حسابات نفعية وشخصية ، فأن ذلك يمثل قدحاً في عدالته ، وبالتالي لا تصح أمامته حتى لو كان أعلم الأحياء والأموات . بيد أن هذا الاستنتاج يحتاج الى دليل ثبوتي ، وهذا ما لا نملكه ، أما اذا كانت حساباته تكتيكية ، أي انه يحاول استثمار ذلك الأقتراب للوصول الى اهداف اسلامية أكبر ، فهذا ما لا غبار عليه ، وهو الأمر الراجح عندي . ومعه لا يبقى ثمة جرح في عدالته وتصبح إمامته شرعية مع ثبوت أعلميته . ولكي يزداد الأمر وضوحاً ، علينا الوقوف على ملامح تلك الحسابات التكتيكية ومراميها البعيدة ، لكي نضع تقييماً موضوعياً لها ، من حيث هل انها تصب في مصلحة السلطة السياسية الظالمة ام انها تصب في مصلحة الدين والمجتمع والمرجعية الرشيدة ؟

وبالإمكان ايجاز تلك الحسابات بالشكل الآتي :-

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١. انقاذ الدراسات الحوزوية مما اصابها من ضعف وجمود ، بسبب عقم مناهجها وعدم تحديثها ، الناجم من جهة ، عن هيمنة النظرة المحافظة لبعض العلماء الذين يرتابون من التجديد والعصرنة بحكم تكوينهم الفكري . ومن جهة اخرى ، ناجم عن قمع السلطة وارهابها ، الامر الذي لم يترك للفقهاء العصريين فرصة للتأمل او التفكير بأمر المناهج الدراسية ، علاوة على ما نجم عن ذلك من عمليات هجرة لكثير من الكفاءات العلمية الى خارج العراق. اضافة الى عزوف الكثير من الشبان عن الدراسات الدينية بسبب الهواجس الأمنية . ولذلك ما كان بمقدور الإمام الصدر ان يعالج ذلك الخلل الآخذ بالاستفحال بدون عقد هدنة مؤقتة مع السلطة القائمة .

وضمن هذا السياق ، قبل الإمام ، على مضض ، بتنازلات تكتيكية لصالح السلطة أهمها إشتراطه على الطالب الحوزي ان لا يتعاطى السياسة ، وان يكون موقفه من الخدمة العسكرية سليماً، والظاهر ان تلك التنازلات لم تذهب سداً ، لانها اثمرت معطيات جديدة لصالح الدين والمجتمع والمرجعية الرشيدة ، لعل اهمها تزايد عدد الجامعات الدينية ، وتعاظم اقبال الشباب المؤمن على الدراسات الدينية في النجف الشرف ، مع تبلور قناعات جديدة داخل الاوساط العلمية ، تذهب الى القول ، بضرورة تجديد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العصر ومتطلباته .

٢. قد تكون الهدنة محاولة من الامام الصدر لتفعيل المرجعية الدينية العليا داخل المجتمع العراقي، خصوصاً ، بعد ان فقدت تلك المرجعية بريقها السابق ، بسبب قمع السلطة وارهابها . ذلك القمع الذي دفع أغلب الفقهاء السابقين الى تحويل مبدأ التقية من تكتيك سياسي شرعي لا يستخدم الا في حالات الضرورة القصوى ، الى منهج سياسي استراتيجي ثابت يستخدم في كل صغيرة وكبيرة من امور الدين والدنيا . الأمر الذي ولد فجوة ملحوظة ما بين المجتمع والمرجعية . وما كان بمقدور الإمام الصدر أن يعالج ذلك الخلل الا بالعمل على الحد من قمع السلطة وارهابها عبر عقد هدنة مؤقتة معها. ويبدو إن الأمام الصدر قد وفق ، الى حد ما ، في جهوده ، التي اسفرت عن تحجيم التقية الى اضيق حد شرعي ممكن . فضلاً عن اهتمامه الواسع بالقضايا الاجتماعية العامة ، ومحاولاته الدؤوبه لإيجاد حلول لأزمات المجتمع العراقي التي افرزتها تطورات عقد التسعينات . ولعلنا نلمس ذلك في كتابه (فقة العشائر) الذي يحاول فيه الإمام استثمار ايجابيات النزعة العشائرية واحتواء سلبياتها . و(فقه الموضوعات الحديثة) الذي يسبق به الزمن ، ويجد فيه المخارج الشرعية للمكتشفات العلمية الآنية والمستقبلية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكتابه (فقه الاخلاق) الذي يعالج فيه ازمة الأخلاق ويضع المخارج الشرعية لأشكالاتها ٠ (وفقه السياسة) الموزع بين مؤلفاته ، والذي يضع فيه الموازين الشرعية للسلوك السياسي للمواطن ، ويفتح ذهنيته لاحتواء الفلسفات السياسية غير الشرعية٠ علاوة على ممارسة الإمام لنشاطات اجتماعية ودينية شتى تشعر المواطن بوجود المرجعية وضرورتها للمجتمع العراقي ٠

٣. قد تكون الهدنة محاولة من الإمام للإطاحة بهيمنة فقهاء الولاية الخاصة ، وابعادهم عن زعامة المرجعية العليا في العراق ، لكي يحل محلهم فقهاء الولاية العامة ، الذين هم اكثر فاعلية ، واكثر استجابة لمتطلبات العصر وحاجاته ، وهذا الهدف طالما سعت اليه الجماهير المسلمة في العراق ، خصوصاً في اعقاب استشهاد الإمام محمد باقر الصدر (قدس سره الشريف) ٠ ويلاحظ ان جهود الإمام على هذا الصعيد ، قد كللت بالنجاح عبر اقرار السلطة واعترافها بالمرجعية الدينية العليا للإمام محمد محمد صادق الصدر ٠ بيد ان هذا الامر ينبغي ان لا يفهم على انه نصر شخصي للإمام ، أنما يجب ان يفهم على انه نصر لخط الإمام الشهيد ، وهو خط الولاية العامة ٠ وقطعاً ، ان هذا الامر سوف تستفيد به الجمماهير المسلمة في العراق ، لانها ستجد نفسها ممثلة في مرجعية شجاعة ، ورشيدة ، وفعالة ، وقادرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على مواكبة العصر ، وايجاد الحلول المناسبة لمشكلات المجتمع العراقي على المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية . اضف الى ذلك ، ان بلورة زعامة دينية – سياسية من هذا القبيل سوف يضع الحلول الناجعة لازمة المعارضة العراقية في الداخل والخارج ، تلك الازمة الناجمة من فقدان المجتمع العراقي لما يسمى بـ (الرمز السياسي) الذي يمكن ان تلتف حوله المعارضة العراقية باتجاهاتها المختلفة . والظاهر ان فقدان (الرمز السياسي) داخل المجتمع العراقي راجع الى عوامل عدة ، لعل اهمها استشهاد الإمام محمد باقر الصدر (قدس سره الشريف) وتصفية اتباعه والسائرين على دربه في الداخل. اضافة الى تراجع شعبية الزعامات الدينية – السياسية الاسلامية في الخارج ، بحكم طول مدة بقائها في الخارج ، الامر الذي لم يؤهلها لتفهم طبيعة المجتمع العراقي والتطورات السريعة التي طرأت عليه في عقدي الثمانينات والتسعينات . وهذا الامر ، قد يفسر الى حد ما ، سبب اخفاق تلك الزعامات في ادارة الانتفاضة الشعبانية المجيدة عام ١٩٩١ ، أواستثمار نتائجها السياسية ، وبذلك ممكن ان تكون زعامة الإمام الصدر في المستقبل المنظور ، اما قطباً للمعارضة العراقية ، واما مرشداً لها في توجهاتها نحو خلاص العراق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبناء على ما تقدم ، يتبين ان الصلة التي حكمت علاقة الإمام بالسلطة السياسية القائمة في العراق ، انما هي مجرد هدنة مؤقتة بين عدوين ، التقيا على مستوى التكتيك ، وافترقا على مستوى الإستراتيجية ، وهذا ما اوضحناه عبر تسليط الضوء على اهداف السلطة واهداف الإمام ، الأمرالذي يدفع شبهة الركون الى الظالم او مهادنته عن الإمام الصدر ، وما دام الامر كذلك ، فان أي تقارب من هذا القبيل لا يكتب له الدوام لمدة طويلة ، وعلى هذا الاساس ، فان الاحتمال الراجح ، في المستقبل المنظور ، هو تفجر الصراع ما بين الامام والرئيس ، اذا ما قدر للاخير الاحتفاظ بالسلطة . وقطعاً ان نتائج هذا الصراع سوف لا تكون ضمن سياقات الحلول الوسطى التساومية او التوفيقية بل ستنتهي حتماً بالأطاحة باحد الطرفين .

وفي خضم ذلك ، على الأمام ان ياخذ بالخطوات الآتية :-

١. ان يزيل قدر الامكان ، وبالوسائل المتاحة ، من الغموض الذي تتسم به علاقته بالسلطة ، بغية التقليل من قوة الاشاعات التي تقدح بعدالته من هذا الجانب ، بحكم قولنا ان قوة الاشاعة = اهمية الحدث × الغموض .

٢. ان لا يطرح نفسة كبديل لمرجعية مرشد الجمهورية الاسلامية في ايران السيد علي الخامنئي كما تأمل السلطة ذلك ، بل عليه ان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يطرح نفسه كمكمل لتلك المرجعية ، اقتضت وجوده ضرورات الحدود والسيادة والجغرافية . وبذلك يحبط مخططات السلطة الرامية الى احداث فجوة او تصارع ما بين المرجعيات الدينية القائمة في كل من العراق وايران.

٣. عليه ان يعد العدة اللازمة لتوفير مستلزمات النصر في الصراع المتوقع مع السلطة الظالمة عبر الابتعاد عن العفوية في العمل السياسي ، واعتماد التنظيم والتعبئة الجماهيرية كي تعصمه من بطش السلطة وارهابها ، في الوقت الذي عليه ان يحذر من منزلقات السلطة ومكرها كي لا يقع ، بدون قصد في المحذور .

وفي مقابل ذلك ، على الجماهير المسلمة في العراق ، ان تاخذ بالخطوات الآتية :-

١. ان لا تتعجل في تصديق الاشاعات التي تقدح بعدالة الأمام الصدر ، واذا لم ترتق قناعتها الى هذا المستوى ، فعلى الأقل ، عليها ان تتوقف فيه حتى تنجلي الامور .

٢. على الجماهير ان تلتمس العذر للأمام ، ولا تتعجل في الحكم عليه . وان تقدر خطورة المهمة التي يتحملها ، والظروف التي يمر بها ، وشراسة العدو الذي يحاربه ، وملابسات القضية التي يخوض غمارها والغموض القسري الذي تتسم به احياناً .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣. على الجماهير المسلمة في العراق ، ان تلتف حول مرجعية الامام الصدر ، وتذود عنه ، وان لا تتركه وحيداً في ساحة الجهاد . وعليها ان تضع ثقتها بزعامته ، لانه اهل لذلك من ناحية الأعلمية والعدالة على شروطها الجامعة ، ولانه الوريث الشرعي لامامة السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قدس سره الشريف) وهذا ما لا يجود به الزمان الا نادراً ، وبمشيئة الله اللطيف بعباده وما توفيقي الا من عند الله العظيم ... والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله الطاهرين.

كتب ببغداد

بتاريخ ٤ شباط ١٩٩٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملحق

(من وثائق السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر رضوان الله عليه)

((بسم الله الرحمن الرحيم))

تمثل هذه مجموعة من الاسئلة والاستفتاءات التي أجاب عنها السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر رضوان الله عليه سنة ١٩٩٨ ٠ وقد كانت هذه الاسئلة والاستفتاءات موجهة من الدكتور (نديم عيسى الجابري) الامين العام لحزب الفضيلة الاسلامي ، الذي يحتفظ بأصل هذه الاجابات ٠

((سيدنا المفدى))

١. لماذا ينفرد الشيعة بتقسيم رسائلهم العملية الى عبادات ومعاملات؟ وما هو ردكم على مقولة السيد قطب ((الاسلام وحدة لا ينقسم وكل من يشطر عقيدة الاسلام الى عبادات ومعاملات ، فانما يخرج عن هذه الوحدة)).

بسمه تعالى

هذه الوحدة صحيحة بمعنى انه نزل الاسلام لكي يطبق كلـــه دفعـــة واحدة متكاملة ٠ ولكن تقسيم الفقة ايضاً صحيح كتقسيمه الى الحديث عن الوضوء والحديث عن الصلاة والحديث عن الحج وغير ذلـــك ٠ فان في هذا التقسيم دقة وايضاح ولا يمكن تداخل الأحاديث بعـــضها في بعض.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢. ماهو الفرق ما بين الاصولي والسلفي ؟ ومن هو الاصولي تحديداً؟

ومتى ظهر هذا المصطلح ؟

بسمه تعالى

السلفي هو من يعمل بعقيدة السلف من اهل السنة ٠ واما الاصولي ففيه الان اصطلاحين : احدهما من يعمل بالاصول من الشيعة في مقابل الاخباريين الذين يعملون به ٠ والثاني من يدعو الى حكم ديني من أي مذهب كان في مقابل من يدعو الى حكم دنيوي او ديمقراطي٠

٣. ما هو ردكم على هذا الراي : ان الاصولي يختلف عن الفقيه حيث ان الاول يبحث في القواعد الكلية ليتوصل منها الى الحكم الشرعي ؟ في حين ان الثاني يبحث في جزئيات القواعد الكلية ليتوصل الى الحكم الشرعي ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسمه تعالى

الاصول والفقة متعاونان على استخراج الحكم ولا يمكن الاستغناء عن أي منهما في ذلك ٠ ومن يتخيل اسقاط علم الاصول من هذه الناحية او محاولة الاستغناء عنه فهو جاهل ٠ فالفقيه الذي ليس باصولي جاهل.

٤. هل ان علماء الكلام اصوليون ام فلاسفة ؟ وكيف يمكن اثبات ذلك بالدليل ؟

بسمه تعالى

هم ليسوا اصوليون ولا فلاسفة لان لعلم الكلام شخصيته المستقلة عنهما وطريقة خاصة في التفكير ٠ وان كان ولا بد فهو اقرب الى الفلسفة من الاصول ، لانه يشبهها من الناحية العقلية كما هو معلوم للممارسين ٠

٥.ما هي الضوابط الشرعية التي يتم بموجبها تقسيم الدين الى اصول وفروع ؟ وهل ثمة محذور شرعي في هذا التقسيم ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسمه تعالى

اصول الدين هي افكار نظرية مقومة للدين ، بحيث يكون انكارها انكاراً للدين ، بخلاف الفروع فانها امور عملية ويكون التارك لها فاسقاً مع كونه مؤمناً بالدين.

٦. هل ان العقل مصدراً للاحكام الشرعية ام انه وسيلة لفهم النصوص القدسية واستنباط الاحكام الشرعية ؟

بسمه تعالى

ليس هنا محل بحثه لانه طويل.

٧. في ضوء قوله صلى الله عليه واله ((ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها امر دينها)) ،
هل المقصود بالتجديد ، تجديد الاسلام كدين ام كفكر ام كحركة ؟

بسمه تعالى

هذا الامر مذكور في الروايات بأنه يثبت الحق ، ويناقش الشبهات ، ويدحض اباطيل الكفار والفسقة والمذاهب الباطلة ونحو ذلك ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهل التجديد عمل فردي ينهض به ((الفقيه)) لوحدُه ، ام هو عمـــل جماعي تنهض به الجماعة الاسلامية المنظمة ؟

بسمه تعالى

هو كقيادة عمل فردي لكنه يكون بمساعدة الجماعة لا محالة.

ومن هو المجدد المقصود في القرن العشرين ؟

بسمه تعالى

هذا راجع الى وجدان كل فرد ، والامر الان مختلف فيه ولا يمكـــن البت فيه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner